**المحاضرة 7**

**العائد من التعليم**

**مفهوم العائد :** إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة ، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي ، أو بمعني آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل.

**يعرف العائد من التعليم بأنه** " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقترن بالتعليم ويحصل عليها أفراد القوي العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب " .

**ويقصد بالعائدات الفردية من التعليم** : الدخل النقدي المباشر وغير المباشر الذي يحصل عليه المتخرجون بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم ولا سيما الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوية

**فالعائد في التعليم** هو : مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبباً فيها سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تحقق منافع اقتصادية وذلك من خلال حساب العائد أو المكاسب المادية التي يحصل عليها المتعلمون والمجتمع مقارنة بالكلف التي صرفت عليهم حالياً. وللمفاضلة بين عائدات الاستثمار يستخدم معدل العائد ويقصد به سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر والقيمة الفعلية الاجمالي للتكلفة.

**وقد مرت دراسة عوائد التعليم بمرحلتين أساسيتين :**

1- المرحلة الأولي : مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب ، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان .

2- المرحلة الثانية : مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردي وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك ، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة .

**وجهات النظر المتباينة حول قياس العائد الاقتصادي من التعليم.**

ينقسم رجال التعليم إزاء محاولات قياس العائد الاقتصادي من التعليم ثلاث وجهات نظر متباينة في الرأي:

1- وجهة النظر الأولي : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وان قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

2- وجهة النظر الثانية : تري أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي والقومي ، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.

3- ووجهة النظر الثالثة : تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقا ولا يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامدة .

**عائد (مردود) التعليم :**

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحاول بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :-

1- عوائد استهلاكية وقتية مثال : إعطاء فرصة للآباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة ، أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران .

2- عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله مثل : زيادة القدرة (والإنتاجية) لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والإطلاع المفيد .

3- عوائد فردية أو شخصية مثل : زيادة دخل الفرد ، أو استمتاعه بوقت فراغه .

4- عوائد اجتماعية مثل : زيادة الإنتاج القومي ، زيادة الضرائب على الدخول ، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة .

5- عوائد مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على ألادخار أو حسن الإنفاق .

6- عوائد غير مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه ، وعلى الابتكار.

**أهمية دراسة عائدات التعليم :**

* - تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع.

- تمكين المخططين التربويين وصناع القرار في اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.

- تساهم في معرفة مدي ملائمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوي العاملة المؤهلة والمدربة ولا سيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين.

- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذاً وتقويماً وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.

- تدفع المسؤولين والمخططين التربويين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التربية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

**لماذا تدعم الدولة التعليم ؟**

تنفق كل المجتمعات كثيرا على التعليم لفوائده الحالية وخاصة المستقبلية. تبلغ نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.5 % في السعودية، 7.8% في السويد، 6.8% في تونس، 6.1% في فنلندا و 5.8 % في فرنسا. هل يعطي هذا الإنفاق العائد المادي والإنساني الكافي أم وبهدر هل يساهم في تقديم تعليم نوعي حديث يؤدي إلى بناء إنسان منفتح ومجتمعات منتجة واعية ؟ في الواقع تدعم كل الدول سوق التعليم بشكل أو آخر على جميع مستوياته. هنالك مدارس وجامعات رسمية كما هنالك دعم مادي عام للمؤسسات الخاصة وللطلاب بالإضافة إلى تمويل الأبحاث المرتبطة بالتعليم. يجمع السياسيون على أن الإنفاق على التربية والتعليم جيد جدا، لكن يختلفون على كيفية إنفاق هذه المبالغ. ما هو جدوى هذا الدعم ولماذا لا يلبي القطاع الخاص كل حاجات التعليم ؟ في العلم الاقتصادي، تدعم الدولة التعليم إذا كانت الكميات المتوافرة منه غير كافية. هنا لا بد من العودة إلى نظريات الاقتصادي "غاري بيكير" الحائز على جائزة نوبل لسنة 1992 والذي يقارن رأس المال الإنساني ألأدمغة المعرفة، المهارات، الفهم وغيرها) برأس المال المادي (الماكينات والتجهيزات وغيرها). لذا يمكن وصف رأس المال الإنساني بالدائم ويمكن تعزيزه عبر الاستثمارات ، علما أنه يشيخ أو تنقص قيمته بفضل عوامل الطبيعة المرتبطة بالعمر والاستعمال. يعتبر التعليم استثمارا في الرأس المال الإنساني، يزيد من كميته ويحسن نوعيته تماما كالاستثمار في رأس المال الطبيعي. يهدف الاستثمار في الإنسان إلى زيادة إنتاجيته أو عائده (يحسب بقيمة الدخل الإضافي الناتج عن سنة أخرى من التعليم). يقدر معدل هذا العائد دوليا بـ 7%. لدرس جدوى والحجم الأفضل للإنفاق على التعليم ، لا بد من مقارنة العائد بالتكلفة المتزايدة دوليا (أي الأقساط النقل ، اللباس ، الكتب بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة أو الوقت المستثمر في التعليم بدل نشاطات أخرى كالعمل).

**تمويل التعليم**

تزايد الاهتمام بالتعليم والانفاق عليه في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة الزيادة في اعداد الطلبة المقبولين في المراحل الدراسية المختلفة ويعد التعليم هو المفتاح الذهبي لرفاهية المجتمع المادية والمعنوية , وأن الجهود المبذولة ما زالت دون المستوى المطلوب وذلك لان النفقات المخصصة للتعليم اذا ما قيست الى مجموع الدخل تكاد تكون ثابتة لا تتطور تطوراً يذكر في حين ان من الواجب زيادة هذه النفقات اذا اردنا ان نساير التقدم الاقتصادي المنشود :-

**اهم العوامل التي أدت الى زيادة الانفاق على التعليم :-**

1- زيادة الاعداد المقبولين والمسجلين في المدارس الابتدائية نتيجة الزيادة المستمرة في النمو الطبيعي للسكان وإلزامية التعليم ومجانية في معظم بلدان العالم .

2- التوجه العام في التوسع في مجال الدراسات العلمية والتطبيقية وما يتطلبه من تخصيصات مالية لتغطية نفقات التجارب العلمية .

3- ارتفاع النفقات الملحقة ارتفاعاً خاصاً مثل النقل , المنح الدراسية , ونفقات الخدمات الاجتماعية والصحية .

4- تزايد الاهتمام بالتعليم العالي والنمو الكبير في مؤسسات وما تتطلبه مستلزمات هذه المرحلة من نفقات تفوق كثيراً مستلزمات التعليم في المراحل الدراسية المختلفة .

4- القيام بالاصطلاحات التربوية في العديد من البلدان التي تحررت حديثاً من السيطرة الاستعمارية واستجابة للمطامح القومية والاهتمام المتزايد بمبدً ديمقراطية التعليم .

أما في ما يتعلق بالتعليم العالي فإنه مجاني لم يرغب بالالتحاق به اسوة بالمراحل الدراسية الأخرى , وأن ما يرصد للجامعات العراقية من مبالغ وتخصصات مالية يتم على وفق متطلبات الدراسة وظروفها .

**المصادر الأساسية لتمويل التعليم**

يؤدي التمويل للتعليم دوراً رئيسياً في مدى فاعلية النظام التربوي وأدائه لوظائفه الأساسية ويمثل الدور الإيجابي للتمويل من خلال تذليل الصعوبات المالية التي توجهها المؤسسات التربوية أو التي تواجه المتعلمين في هذه المؤسسات .

**أهم مصادر تمويل التعليم هي :-**

**1-** المصادر العامة : ويعني التمويل عن طريق المصادر العامة التي يقدمها المجتمع ككل , ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق الواردات الثابتة والتي تشكل الضرائب جزءاً أساسياً منه .

2- مصادر التمويل الخاص : ويقصد بهذا النوع من التمويل ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة , فالأقسام الدراسية التي يدفعها الطلبة الى المدارس والمؤسسات الاهلية تمثل جزءاً من هذا التمويل .

3- مصادر التمويل الخارجية : وتشمل هذا المصادر ما تقدمه الجهات الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الصحية أو الدينية أو الشركات الخاصة من مساعدات ومنح خارجية وهيئات للمؤسسات التربوية .

4- مصادر التمويل الذاتية : تقوم المؤسسات التربوية كالمدارس المهنية والمعاهد الفنية والتدريسية بتمويل نفسها ذاتياً من خلال ما تحصل عليه من موارد تأتي من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الأخرى .

5- مصادر التمويل المحلية : ويقصد بها المساعدات التي يقدمها المواطنين مثل التبرع بالأرض التي تنشأ عليه المدرسة أو القيام ببنائها وتحمل بعض نفقات التشييد .